كتاب الشفعة

ذكرنا ما في كتاب العتاق من هذا الكتاب

الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشراة الى عقار الشفيع قال الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجار كذا ذهب اليه اللفظ ثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء وافاد الترتيب انما الثبوت فلقوله عم الشفعة لشريك لم يقاسم ولقوله عليه السلام جار الدار احق بالدار والارض ينتظر له وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا ولقوله عم الجار احق بسقبه قيل يا رسول الله ما سقبه قال شفعته قر وكما الجار احق بشفعة وقال الشافعي لا شفعة بالجوار لقوله عم الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولان حق الشفعة بعد وجوبه عن سنن القياس لما فيه من تملك المال على الغير من غير رضاه وقد ورد الشرع به فيما لم يقسم وهذا ليس فيما لان موت القسمة بلزمه في الاصل دون الفرع لنا ما روينا ولان ملكه متصل بملك الداخل اتصالا بيد وقد يثبت له حق الشفعة عند وجود المعاوضة بالمال اعتبارا بعموم الشرع ولا يلزم الاتصال على هذه الصفة انما انتصب سببا فيما لدفع ضرر الجوار اذ هي مادة الضرار

على ما نبينها والسكر اسم للنيء من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف ما ذهب نصفه بالطبخ وهو المطبوخ اذا طبخ وهو الباذق عند ابي حنيفة رحمه الله والتضمين والبيع لهما ان هذه الاشياء اعدت للمحصب فبطل شربها كالخمر ولانه فعل ما فعل آيسا بالمعروف وهو باس الشرع فلا يضمن كما اذا فعل باذن الامام ولابي حنيفة انها اموال لصلاحيتها لما يحل من وجوه الانتفاع وان صلحت لما لا يحل فصار كالامة المغنية وصار لان النفس بفعل فاعل مختار فلا تجب سقوط التقوم ووجوب البيع والتضمين برثبان على المالية والتقوم والامر بها لمعروف بالبداءة الامر لغيرهم وبالكسر الى محرم ويجب فيهما غير صالح للتمول كما في الجارية المخنثة والكبش النطوح والحمام الطيارة والديك للقتال والعبد الخصي يجب القيمة غير صالحة لهذه الامور كلها اهـ وفي السكر والمنصف يجب فيهما قولا بالمثل لان المسلم محروم عن تملك عينه وان كان لو فعل جاز وهذا بخلاف ما اذا كان الملك على نصراني صليبا حيث يضمن قيمة صليبا لانه مقر على ذلك ومن غصب ام ولد او مدبر فمات في يده ضمن قيمة المدبر ولم يضمن قيمة ام الولد عند ابي حنيفة وقالا يضمن قيمتها لان مالية المدبر مستحقة بالاتفاق وقالا بدل ام الولد غير مستحق عندهما مستحق عنده والاول اصل

ذكرنا